عموميتها توافق على عدم توزيع أرباح

العمر: «عارف» أعادت جدولة 290 مليون دينار من ديونها مع البنوك لخمس سنوت

كتب محمد إبراهيم

اكد رئيس مجلس ادارة شركة مجموعة عارف للاستثمار محمد العمر ان المجموعة قامت بالطعن على قرار الغاء ادراجها في سوق الكويت للاوراق المالية لافتا الى ان المجموعة قامت باعادة جدولة ديونها « 290.601 مليون دينار » مع البنوك والمؤسسات المالية لمدة خمس سنوات باجمالي وتم سداد الدفعة الاولى من ارباح اعادة الجدولة وفقا للاتفاقية.

وقال العمر في الجمعية العمومية التي عقدت امس بنسبة حضور بلغت 81 في المئة ان المجموعة مستمرة في الالتزام بكل الاهداف الموضوعة وفقا للاستراتيجية العامة واعادة الهيكلة التي تم وضعها مع المستشار العالمي «oliver Wyman» للوصول الى افضل نتيجة للشركة والمساهمين والدائنين على حد السواء الامر الذي ساهم في حل المشاكل بالضمانات البنكية وخطابات الضمان والتي منحتها المجموعة لشركاتها التابعة والزميلة.

واضاف العمر ان المجموعة استطاعت في 2011 توقيع اتفاقية يتم بموجبها اعادة استحواذ الحكومة السودانية على حصة المجموعة في الخطوط الجوية السودانية بمبلغ وقدرة 125 مليون دولار على اقساط تنتهي في 2015 حيث استلمت المجموعة الدفعة الاولى بقيمة 15 مليون دولار لافتا الى ان هذا الامر يعد من التحديات الكبيرة التي واجهت مجلس الادارة الادارة والادارة التنفيذية.

واوضح العمر ان المجموعة تمكنت من التخارج من جزء من حصتها في شركة عارف للطاقة القابضة في شهر ديسمبر لعام 2011 لصالح شركة المشروعات التنموية القابضة حيث تم بيع 29 في المئة من الاسهم وقدرة 29.1 مليون دينار متوقعا ان يتم كامل التخارج من حصة المجموعة في عام 2012.

العمر مترئسا العمومية

جانب من الحضور

وزاد العمر ان عارف ليست بمنأى عن الظروف الاقتصادية المحيطة وتاثيرات الازمة المالية العالمية بالنظر لتداخلها وتفاعلها المستمر مع عدد من القطاعات الاستثمارية في دول كثيرة وهو الامر الذي حدي بمجلس الادارة الى رسم التوجهات والسياسات العامة للمجموعة للمراحل المقبلة والتي يرتكز اهمها على ترتيب وتعديل اوضاع المجموعة من الناحية المالية والقانونية وحماية اصول المجموعة من الناحية التعاقدية بالاضافة الى وضع استراتيجية وخطة عمل تتماشى مع المرحلتين الانتقالية والمستقبلية للمجموعة والعمل على على تقليل التكاليف والمصروفات الادارية والتشغيلية للمجموعة دون التاثير على الاداء التشغيلي للاصول وتكثيف متابعة تحصيل المديونيات واعادة جدولة جزءا منها عند اللزوم وذلك لحماية حقوق المساهمين وزيادة دعم ومساندة الشركات التابعة والزميلة وذلك لترتيب اولوياتها واوضاعها المالية ومساعدتها في عبور هيكلة الازمة المالية.

وشدد العمر على ان المجموعة بالعمل على التخارج من الاصول التي صنفت على انها ليست الاصول الاساسية للمجموعة والتي لا تخدم نشاطها الرئيسي من جهة وايضا الاصول التي تصنف من الاصول عالية المخاطر في دول غير مستقرة سياسيا او اقتصاديا ومن جهة اخرى تم تخفيض مصاريف الاصول بشكل عام وذلك بهدف تحقيق عوائد افضل على المدي المتوسط.

وكشف العمر عن الادارة التنفيذية عكفت خلال الفترة السابقة على اتخاذ كافة التدابير لمعالجة اوجة القصور ببعض استثمارات المجموعة والتي من شانها حماية تلك الاصول وبالرغم من الظروف الالقتصادية والسياسية الحرجة التي تعصف بالعالم خاصة في الدولي التي تقع معظم اصول المجموعة بها وحجم المشاكل القانونية والمالية والادارية العالقة بهذا النوع من الاصول فقد تمكنت ادارة المجموعة من تحقيق نتائج ايجابية ملموسة وبفترة وجيزة.

وقال العمر ان مجلس الادارة بالتعاون مع الادارة التنفيذية بعمل تعديل شامل على الهيكل التنظيمي للمجموعة وكذلك الاجراءات والصلاحيات بشقيها المالي والاداري وذلك امتثالا لقانون حوكمة الشركات والتزاما بمتطلبات بنك المركزي وهيئة اسواق المال بالاضافة الى قوانين وزارة التجارة والصناعة.

وقد وافقت الجمعية العمومية العادية للمجموعة على جميع بنود جدول الاعمال وفي مقدمتها عدم توزيع ارباح للمساهمين عن عام 2011 والموافقة على التعامل مع اطراف ذات صلة واخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة وابراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية.

كما وافقت الجمعية العمومية غير عادية لمجموعة عارف على اطفاء خسائر االشركة بمقدار 233.045.945 دينار عن طريق تخفيض كامل الاحتياطي الاختياري بمبلغ 751..455 دينار وتخفيض كامل الاحتياطي القانوني بمبلغ 17.056.997 دينار مع ابقاء 371.450 دينار يقابل رسيد تكلفة اسهم الخزينة لبيانات السنة المالية في 31 ديسمبر 2011 بالاضافة الى الموافقة على قرارات هيئة اسواق المال بخفض راسمال من 106.129.148 دينار الى 22.885.937 دينار بمقدار المتبقي بعد اطفاء الاحتياطيات.

وصادقت العمومية على تعديل نص المادة 6 من عقد التاسيس والنظام الاساسي ليكون حدد راسمال بمبلغ 22.885.937 دينار موزع على 228.859.370 سهم بقيمة كل سهم 100 فلس وجميع الاسهم نقدية كما تم تعديل المادة 16 من النظام الساسي للشركة ليكونن « يتولي ادارة الشركة مجلس ادارة مكون من 5 عضاء تنتخبهم الجمعية العمومية بالتصويت السري ويحق للدولة او المؤسسات العامة او الاجنبية او الشركات المساهمة انتداب ممثلين عنها في مجلس الادارة بالنسبة ما تمتلكه من اسهم.

المجموعة تمكنت من التخارج من جزء من حصتها في عارف للطاقة بصفقة بلغت 29.1 مليون دينار

وقعت اتفاقية يتم بموجبها إعادة استحواذ الحكومة السودانية على حصة المجموعة في الخطوط الجوية السودانية

انتخاب مجلس إدارة جديد

انتخبت الجمعية العمومية لشركة مجموعة عارف للاستثمار مجلس ادارة جديد مكون من منصور بوعبيد وخالد الشملان و هشام النيع ونواف الوزان.

التصديق على ميزانية 2010

وافق اعضاء الجمعية العمومية لمجموعة عارف علي جدول اعمال ميزانية عام 2010 والذي تضمن المصادقة على التقريرين الاداري والمالي والموافقة على التعامل مع اطراف ذات صلة واخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة وابراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية.

2012 ذروة التعثر في السداد وتراجع نسبي في أكتوبر

«بيتك للأبحاث»: نمو كبير للقروض وفائض السيولة في نهاية العام

إجمالي عمليات التحويل

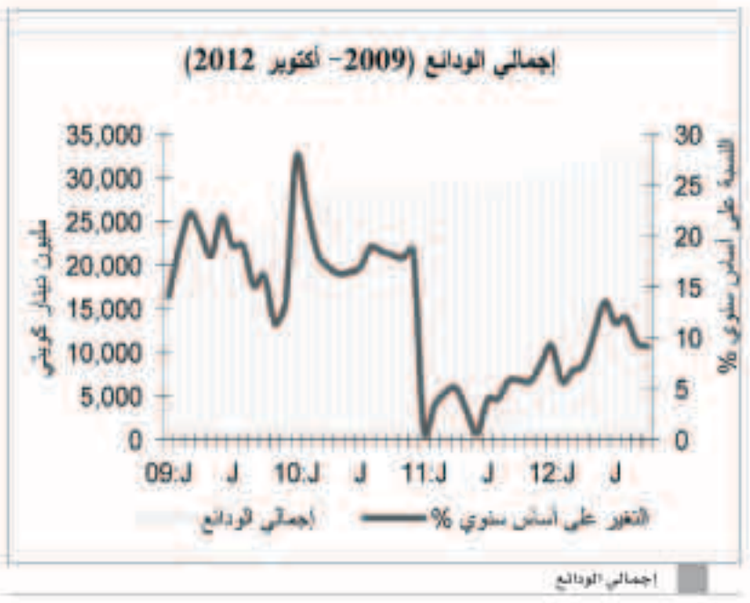

إجمالي الودائع

كشف تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن إحصائيات النظام المصرفي الكويتي لشهر أكتوبر وتوقعات 2012 إن النمو الكلي للقروض في شهر أكتوبر تراجع بمقدار نصف في المئة عن المعدل الذي حققه في سبتمبر الماضي» 5.5 في المئة » نتيجة للانخفاض الذي شهدته مختلف القطاعات الاقتصادية فيما استمر اجمالي مبالغ القروض عند 26.8 مليار دينار.

وأشار التقرير إلى نمو القروض في قطاع البناء والتشييد بنسبة 1.8 في المئة وذلك للمرة الأولى منذ 14 شهرا، بينما تراجع النمو الاجمالي للودائع في شهر أكتوبر مقارنة بالشهر السابق.

وبين التقرير أن القروض المتعثرة بلغت ذروتها في العام الحالي، متوقعا أن تصل نسبة نمو القروض بنهاية هذا العام إلى 5.4 في المئة بزيادة 4 في المئة عن العام الماضي، وان يزيد فائض السيولة في النظام المصرفي نهاية العام الجاري بمقدار مليار دينار مقارنة بفائض السيولة العام الماضي.. وفيما يلي التفاصيل.

تباطأ معدل النمو الكلي للقروض في الكويت في أكتوبر 2012 بصورة طفيفة إلى 5 في المئة على أساس سنوي، بعد أن لامس أعلى مستوى له في 29 شهرا بنسبة 5.5 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر 2012. وقد استمر إجمالي مبلغ القروض القائمة في كونه بين أعلى المستويات بمبلغ 26.8 مليار دينار خلال الشهر.

وكان التباطؤ الطفيف في النمو الكلي للقروض قد جاء نتيجة للإنخفاض الذي شهدته مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد انخفض نمو القروض للقطاع التجاري ليصل إلى 11.2 في المئة على أساس سنوي من 11.7 في المئة في سبتمبر 2012، بينما كان النمو في القطاع العقاري بنسبة 4 في المئة على أساس سنوي في أكتوبر 2012 من 4.9 في المئة في سبتمبر 2012، وفي ذات الوقت، انخفض نمو القروض في القطاع الصناعي إلى 0.9 في المئة على أساس سنوي خلال الشهر «سبتمبر 2012: 3.4 في المئة على أساس سنوي»، وواصلت القروض إلى القطاعات المالية غير المصرفية نموها السلبي بنسبة 16.7 في المئة على أساس سنوي في أكتوبر 2012 مقابل 16.4- في المئة على أساس سنوي في سبتمبر 2012.

وفي الوقت نفسه، حافظت القروض الشخصية على نموها بنسبة 11.8 في المئة على أساس سنوي في أكتوبر 2012. بينما تحول نمو القروض في قطاع البناء والتشييد من سلبي إلى إيجابي بنسبة 1.8 في المئة على أساس سنوي في أكتوبر 2012 «سبتمبر 2012: 2.1- في المئة على أساس سنوي»، وهي أول نمو إيجابي منذ 14 شهرا.

وعلى صعيد القطاع التمويلي، تراجع نمو إجمالي الودائع بنسبة 9.2 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 32.7 مليار دينار في أكتوبر في حين سجلت نموا بنسبة 9.6 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر 2012. وزادت ودائع القطاع الخاص والتي تمثل نسبة 84.4 في المئة من إجمالي ودائع القطاع البنكي بنسبة 4.8 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 27.6 مليار دينار خلال أكتوبر 2012 «سبتمبر 2012: 5.1 في المئة على أساس سنوي». وفي الوقت نفسه، نمت ودائع القطاع العام بنسبة 41.3 في المئة على أساس سنوي في نفس الشهر لتصل إلى 5.1 مليارات دينار.

وقد رفع الأداء القوي لنمو الودائع مقابل نمو القروض من فائض السيولة في النظام المصرفي في الكويت إلى 6 مليارات دينار في أكتوبر 2012 «سبتمبر 2012: 5.9 مليارات دينار».

وشهد النمو الكلي للقروض زيادة بنسبة 4.5 في المئة في العشرة أشهر الأولى من عام 2012، وفي حالة استمرار الزخم الحالي لنمو القروض للفترة المتبقية من العام، فإن نمو القروض لعام 2012 ككل سيقدر بنحو 5.4 في المئة «2011: 1.63 في المئة ». ويعد التحسن التدريجي للبيئة التشغيلية في الكويت فضلاً عن تنفيذ خطة التنمية الكويتية في الوقت المحدد لها من الأمور الضرورية لانتعاش نمو قروض النظام المصرفي في عام 2012.

وعلى جانب القطاع التمويلي، نما إجمالي ودائع القطاع المصرفي بنسبة 6.5 في المئة في العشرة أشهر الأولى من 2012، كما يتوقع أن يترجم ذلك إلى معدل نمو سنوي بنسبة 7.8 في المئة لسنة 2012. وعلى هذا، فمن المحتمل أن يصل فائض السيولة في النظام المصرفي إلى 6.1 مليارات دينار في نهاية 2012، أي أعلى من مبلغ الـ 5.1 مليارات دينار المسجلة في نهاية 2011 على خلفية الزيادة الكبيرة في نمو الودائع مقابل نمو القروض.

وفيما يتعلق بجودة الأصول، بلغت القروض المتعثرة ذروتها في الكويت في عام 2012 مع تحسن تدريجي في نوعية الأصول. وبالرغم من ذلك، يتوقع أن تظل رسوم الانخفاض في القيمة مرتفعة لبعض البنوك في عام 2012 نظراً للحاجة إلى تغطية الاحتياطي المنخفض لخسارة القروض.

نمو القروض في قطاع البناء 1.8 % للمرة الأولى منذ 14 شهراً

توفيقي: المحاسب النزيه صمام أمان لاقتصاد قوي يحظى بالثقة

«بيتك» يدعم مؤتمر المحاسبين وملتقى العمل التطوعي

أكد نائب مدير إدارة التسويق والعلاقات العامة في بيت التمويل الكويتي «بيتك» سعيد توفيقي على أهمية مهنة المحاسبة بإعتبارها من المهن التي يحتاجها كل مجتمع ينشد التطور والتقدم مشددا على أهمية معيار «القوي الأمين» في هذه المهنة حيث أن المحاسب النزيه يعتبر صمام أمان لاقتصاد قوي يحظى بثقة الجميع. وكما هو معروف فإن الثقة بإقتصاد أي بلد من المعايير المهمة لتوطين وجذب رؤوس الأموال.

وأضاف توفيقي في تصريح صحافي بمناسبة قدرية «بيتك» الشريك الاستراتيجي للمؤتمر المهني الثالث للمحاسبة والمراجعة الذي يبدأ أعماله اليوم الأربعاء، وذلك للسنة الثالثة على التوالي،إن الرعاية تأتي تقديراً لأهمية ودور مهنة المحاسبة ودعما لأعمال جمعية المحاسبين وثيقة الصلة بأعمال البنوك والشركات والمؤسسات المالية بصفة عامة، وتؤكد حرص «بيتك» على تطوير آليات ووسائل العمل وفق أرقى المعايير والنظم العالمية في مجال المحاسبة وهو ما سيتيحه المؤتمر من خلال المناقشات وطرح الرؤى والتطورات بشأن الارتقاء بالمهنة ومناقشة قضاياها الملحة بما يعود بالفائدة على الواقع الاقتصادي بشكل عام نظرا لأهمية ومحورية مهنة المحاسبة في مختلف الأعمال.

وأضاف توفيقي: للعام الثالث على التوالي يتعاون «بيتك» مع جمعية المحاسبين الكويتية في تنظيم هذا المؤتمر الذي أصبح علامة مهمة في الممارسة المهنية ويحظى باهتمام بالغ نظرا للموضوعات القيمة التي يتطرق إليها والقضايا الملحة التي يبحثها. و«بيتك» فخور بمثل هذا النشاط المتميز كونه وثيق الصلة بالنشاط الاقتصادي في المجتمع.

«التجاري» يدعم الأنشطة الاجتماعية للهيئة العامة للصناعة

الصبيح متوسطا اعضاء التجاري

انطلاقاً من حرص «التجاري» على دعم الأنشطة الاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، قام البنك بتقديم مساهمة مالية لدعم ورعاية مختلف الأنشطة الشبابية والرياضية والاجتماعية التي تنظمها الهيئة العامة للصناعة سنويا، إيمانا من البنك بالدور الهام الذي يضطلع به القطاع الخاص لدعم برامج التنمية في البلاد.

وفي هذا السياق قام كل من مساعد المدير العام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بول داوود و المدير الإقليمي بالقطاع هنادي المسلم، ومدير فرع الفحيحيل فلاح المانع بزيارة الهيئة العامة للصناعة من اجل تقوية أواصر التعاون بين البنك والهيئة وتقديم شيك المساهمة للدكتور براك الصبيح مدير عام الهيئة، وبالطبع لم تخلو الزيارة من الأحاديث الودية بين كافة الأطراف.

وقد اكد بول داوود على مساعي «التجاري» الدائمة لتقديم الدعم والمساندة لمؤسسات المجتمع المدني الكويتي والمساهمة في انشطتها الرياضية والثقافية والاجتماعية بما يعود بالنفع والفائدة على العاملين فيها وعلى افراد المجتمع الكويتي بشكل عام، منوها في هذا الصدد إلى العلاقات الراسخة بين الهيئة العامة للصناعة والبنك التجاري الكويتي والتي تعود لسنوات طويلة سابقة.